

## المخلص

اسنين نورعيدا, ٠٧٢١٠٠٥٣, ٢٠١١. لحق في رفض الزوجة في طلاق الرجع المعتدة منظور حقوق الإنسان. البحث العلمي, في قسم الأحوال الشخصية, كلية الشريعة بالجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانغ.  
المشرفة: الحاج عباس عرفان الماجستير

الكلمات الرئيسية : طلاق الرجع، العدة، حقوق الإنسان

هناك اختلافات في مفهوم الزوجة رفضت إحالة الفترة المقررة لطلاق الرجع بين الفقهاء مع تجميع للشريعة الإسلامية. في كتاب "بداية المجتهد" لابن رشد وقال ان المسلمين قد اتفقوا على أن للزوج الحق في الرجوع إلى الزوجة أثناء طلاق الرجع يزال ضمن المهلة المحددة دون النظر إلى موافقة الزوجة. بينما في المادة ١٦٤ المملكة للاستثمارات الفندقية وأوضح أن المرأة في فترة محددة من طلاق الرجع يحق لهم الاعتراض على إرادة المصالحة من زوجها السابق. ومن المثير للاهتمام للغاية لدراسة هو كيف يمكن لتغيير حقوق المرأة في طلاق الرجع المقررة مسبقا لا نملك الحق في رفض يحق لرفض المصالحة التي يقوم بها زوجها السابق. حاول الباحثون تحليل حقوق زوجته السابقة في الفترة المنصوص عليها طلاق الرجع هو منظور لحقوق الإنسان (قانون ٣٩ No لعام ١٩٩٩ بشأن حقوق الانسان قسم حقوق المرأة في تسعة المادة ٥٠).

دراسة في هذه الأطروحة هو البحوث القانونية المعيارية باستخدام النهج للقانون (النهج الأساسي) الذي يهدف إلى تحليل النصوص من الكتب والمقالات في القانون والتي تتعلق أو قد تتوافق مع قضايا حقوق الرجوع إلى الزوجة ترفض طلاق الرجع الفترة المقررة. تقنيات إجراء مزيد من التحليل المستخدمة في تحليل الفقه المقارن هو مقارنة المنتجات مع المملكة للاستثمارات الفندقية المنتجات في إشارة مع حقوق الزوجة رفضت طلاق الرجع المدة المحددة ومدى ملاءمتها للسنة ٣٩ No قانون عام ١٩٩٩ بشأن حقوق الانسان قسم حقوق المرأة تسعة في المادة ٥٠.

وعددت الدراسة أن المرأة في حالة طلاق الرجع الفترة المقررة لها الحق في رفض إرادة المصالحة من زوجها السابق في الزواج بسبب موقف الزوج والزوجة على قدم المساواة، أي كل من لهم الحق في اتخاذ الإجراءات القانونية. التغييرات الرجوع إلى مفهوم رفض الزوجة الطلاق في الفترة المقررة الرجع كانت تقوم على عدم وجود نية إصلاح الزوج السابق للقيام المصالحة. إذا ارادة المصالحة التي أدلى بها الزوج على أساس نية إصلاح، ومن ثم ينبغي للزوجة لا يرفضونها. هو ذات الصلة بالسنة ٣٩ No قانون عام ١٩٩٩ بشأن حقوق الإنسان في قسم حقوق المرأة تسعة من المادة ٥٠ التي تنص على أنه شخص بالغ أو امرأة متزوجة لديها الحق في اتخاذ الإجراءات القانونية. وبالتالي القانون الإسلامي الحنيف يحمي حقوق المرأة.

---

---